الفتوى العقدية بين التغير و الثبات

بحث محكم

إعداد

محمد بن سعود بن مساعد المنصوري السفياني .

رئيس قسم الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الطائف فرع الخرمة

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوىٰ و قدر فهدىٰ له الآخرة و الأولىٰ و إليه المرجع و المنتهىٰ و الصلاة و السلام علىٰ الرسول المجتبىٰ و النبي المصطفىٰ صلىٰ الله عليه و علىٰ آله و صحبه و سلم تسليماً لا حد له و لا منتهىٰ و علىٰ من تبعه بإحسان إلىٰ يوم الدين .. أما بعد

فإن الله تعالىٰ استخلف البشر في الأرض بعد أن كانت يبابا،و هيأها لهم ليعمروها بعبادته بعد أن كانت خرابا ، و سخر لبني آدم كل ما في السماوات و الأرض من الأسباب المعينة علىٰ هذه الغاية ، و حملهم في البر و البحر و جعل لهم في كل شيءٍ عبرة و آية ..

و كان من طبيعة هذه المخلوقات –و منها الإنسان– التغير و التطور حيث خلق الله الخلق أطواراً و جعل سعيهم أشتاتاً تبعاً لاختلافهم و تباينهم في الفهوم و الإدراكات ..

و قد أنزل تبارك و تعالىٰ لعباده الكتب و أرسل لهم الرسل ليحققوا الغاية الأسمىٰ من الخلق و هي العبادة الخالصة لرب العالمين .. و جعل هذه الشرائع متماهية و الجبلة التي خلقوا عليها و هي الاختلاف و التطور فلم يكلف أحداً إلا بما يطيقه مما تتمكن منه أدواته الممنوحة له من الله تعالىٰ ؛ رحمة بعباده ..

و لكـن ما مدىٰ انسـجام الشـريعة مـع الطبيعة المتطورة و هل يشـمل هذا الانسـجام و التماهي شـرائع الديـن كلها في كلياتهـا و جزئياتهـا ؟؟ في أصولها و فروعها ؟؟ أم هي مقصورة علىٰ الفروع دون الأصول ؟

و هـل الفتـوىٰ فيها متغيرة سـيان ما كان منها في الاعتقـاد و الأصول أو في الفقه و الفروع ؟؟

و هـل هـذا التغير في الموضوعـات و الحقائق بمعنىٰ أنه مـن ذات العقيدة و الحقيقة أم هو تغير خارج عنها تؤثر فيه عوامل خارجية تعتمل في الخلق ؟؟

في هذا البحث محاولة متواضعة لاستكشاف كُنه التغير في الفتاوىٰ العقدية بالذات و هل هي مراعية لجانب التغير الجبلي الذي فطر الله عليه الناس ؟؟

نسأل الله أن يلهمنا رشدنا و أن يقينا شر أنفسنا و به وحده التوفيق و السداد ..

خطة البحث

قسمت البحث لفصلين اثنين :

الفصل الأول في : مرتكزات الثبات العقدي و نقد النسبية الموضوعية و فيه مبحثان:

المبحث الأول : مرتكزات الثبات العقدي و فيه ثلاثة مطالب :

أولاً : وحدة المصدر .

ثانياً : ثبات النص العقدي في ذاته .

ثالثاً : دلالة لفظ العقيدة على الثبات .

المبحث الثاني : نقد النسبية الموضوعية .

الفصل الثاني في : عوامل التغير في الفتوى العقدية و فيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : طبيعة الخلق و النفس البشرية المتغيرة .

المبحث الثاني : نسبية ظهور الدين و خفائه .

المبحث الثالث : النشأة في المكان و الزمان البعيدين .

المبحث الرابع : تباين القوى الإدراكية .

ثم خاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث التي توصلت إليها .

الفصل الأول

"مرتكزات الثبات العقدي ونقد النسبية الموضوعية"

المبحث الأول

"مرتكزات الثبات العقدي"

أولا : وحدة المصدر :-

جاءت الشرائع السماوية كلها مختلفة في بعض تفصيلات التشريع ؛ بيد أنها اتفقت كلها في مسائل الاعتقاد ؛ إذ كان قوام الرسالات جميعاً التوحيد الخالص .

قال الله تعالىٰ : "ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت " (سورة النحل : ٣٦)

وجاءت هذه العقيدة الراسخة متسقة في الشرائع كلها ؛ لأنها من لدن حكيم خبير فاتحدت في مصدرها كاتحادها في غايتها ، وقد دل علىٰ وحدة مصدرها نصوص عديدة بأوجه مختلفة :

١- نصوص صريحة الدلالة في أن العقيدة من عند الله باعتبار أنها مأخوذة من القرآن الكريم الذي صرح الله بنزوله من عنده كقوله تعالىٰ : (أنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (الحجر : ٩)

وقوله تعالىٰ : (وإنك لتلقىٰ القرآن من لدن حكيم عليم) (النمل :٦)

٢- نصوص التحدي بالإتيان بمثل القرآن أو بعضه :

فقد تحدىٰ الله تعالىٰ الإنس والجن أن يأتوا بمثل هذا القرآن فقال تعالىٰ في

سورة الإسراء : (قل لإن اجتمعت الإنس والجن علىٰ أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً) (الإسراء : ٨٨)

أو أن يأتوا بعشر سور مفتريات ؛ لما زعموا أن رسول الله ﷺ جاء به من عنده : (أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين) (سورة هود : ١٣)

أو حتىٰ بأية من هذا الذكر العزيز (أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهدائكم من دون الله إن كنتم صادقين) (سورة البقرة : ٢٢)

٣- نصوص تصف ما لو كان هذا القرآن من عند غير الله لوقع فيه الاختلاف الكبير (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (سورة الإسراء : ٨٢)

فلما كان هذا القرآن العزيز – الذي هو منبع العقيدة الصافية – من عند الله تعالىٰ وحده دل علىٰ أن كل ما فيه من عقيدة وشريعة وأخلاق من رب واحد عالم بمصالح العباد في أولاهم وأخراهم .

ثانياً : ثبات النص العقدي في ذاته :

المتأمل في نصوص العقيدة يجدها ثابتةً في ذاتها لا تتغير بمعنىٰ أنه لا يدخلها نسخ ولا يعتورها تناقض ؛ بل هي محكمة محفوظة من الاختلاف والتضاد ، ليس في شريعة سماوية واحدة بل في الشرائع كلها وعلىٰ لسان الأنبياء كلهم .

دل على ذلك أمران :

الأول : عدم وقوع النسخ في مسائل الاعتقاد وكليات الشريعة كالضروريات

الخمس التي جاءت بحفظها الشرائع السماوية قاطبة .

يقول الإمام الشاطبي –رحمه الله –:

"القواعـد الكليـة من الضروريات والحاجيات والتحسـينيات لم يقع فيها نسـخ ،وإنما وقع النسخ في أمور جزئية بدليل الاستقراء ،فإن كل ما يعود بالحفظ علىٰ الأمور الخمسـة ثابت ، و إن فرض نسـخ بعض جزئياتها فذلك لا يكون إلا بوجـه آخر من الحفظ ، و إن فرض النسـخ في بعضها الـىٰ غير بدل فاصل الحفظ بـاق ؛ إذ لا يلزم من رفع بعض أنواع رفع الجنس أوجه الحفظ بحسـب كل ملة ، وهكذا يقتضي الأمر في الحاجيات والتحسينيات .

وقد قال تعالىٰ :"شرع لكم من الدين ما وصىٰ به نوحـًا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " (الشورىٰ : ١٣)

وقال تعالىٰ : "فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل " (الأحقاف : ٣٥)

وقال بعد ذكر كثير من الأنبياء عليهم السلام : "أولئك الذين هدىٰ الله فبهداهم اقتده " (الأنعام :٩٠)

وقال تعالىٰ : "وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله " (المائدة :٤٣)

وكثير من الآيات أخبر فيها بأحكام كلية في الشرائع المتقدمة ،وهي في شريعتنا ولا فرق بينهما .

وقال تعالىٰ : "ملة أبيكم إبراهيم " (الحج : ٧٨)

وقـال في قصة موسـىٰ عليه السـلام : "إنني أنـا الله لا اله الا أنـا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري " (طه: ١٤)

وقال : "كتب عليكم الصيام كما كتب علىٰ الذين من قبلكم " (البقرة : ١٨٣)

وقال :"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس " (المائدة :٤٥) إلىٰ سائر ما في ذلك من معاني الضروريات.

وكذلك الحاجيات فإنا نعلم أنهم لم يكلفوا بما لا يطاق ، هذا وإن كانوا قد كلفوا بأمور شاقة فذلك لا يرفع أصل اعتبار الحاجيات ومثل ذلك التحسينيات ، فقد قال تعالىٰ : "ائنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر " (العنكبوت :٢٩) وقوله : "فبهداهم اقتده " (الأنعام :٩٠)

يقتضي بظاهره دخول محاسن العادات من الصبر علىٰ الأذىٰ والدفع بالتي هي أحسن ،وغير ذلك .

وأما قوله : "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " (المائدة : ٤٨)

فإنه يصدق علىٰ الفروع الجزئية ، وبه تجتمع معاني الآيات والأخبار ، فإذا كانت الشرائع قد اتفقت في الأصول مع وقوع النسخ فيها ،وثبتت ولم تنسخ ، فهي في المئة الواحدة الجامعة لمحاسن الملل أولىٰ والله تعالىٰ أعلم .(١)

ففي هذا النص يبين الإمام الشاطبي رحمه الله كيف أن الشرائع السماوية كلها اتفقت فيما بينها علىٰ مسائل الاعتقادات بل و القواعد الكلية في الضروريات و الحاجيات و التحسينيات .. و لم يقع النسخ في ذلك مستدلاً بالمنهج الاستقرائي الواضح .

(١) بحوث في قضايا فقهية معاصرة للعثماني ، ص ٣٤٢ .

و في هـذا دليـل صريح علـىٰ أن النص العقـدي ثابت في نفسـه حيث ثبت في الشـرائع كلهـا علىٰ ما يوافق أصل الفطـرة التي فطر الله النـاس عليها .. لا تبديل لخلق الله .

الثاني : أن طمأنينة القلب مقصد شرعي

ومما يدل علىٰ بطلان اضطراب النص العقدي في ذاته ؛ أن أمور الاعتقاد متعلقهـا القلب وهـي وإن كانت يجـب أن تظهر علىٰ الجـوارح إلا أن أصلها في القلـب ، والقلب موضـع الطمأنينة والراحة النفسـية ، وحمايتـه من الاضطراب مقصد شرعي ؛ لذلك مدح الله المؤمنين الذين تطمئن قلوبهم بذكر الله فقال تعالىٰ : "الذيـن آمنـوا وتطمئن قلوبهـم بذكر الله الا بذكـر الله تطمئن القلوب " (سـورة الرعد : ٢٨)

وتناقض العقيدة في القلب أو وقوع النسخ فيها بحيث يؤمر الإنسان باعتقاد أمر ما ثم ينسخ ليعتقد غيره ؛ مجلبة للقلق القلبي المناقض للطمأنينة ؛ اذ لا يكاد القلـب ينعقد علىٰ أمر حتىٰ يُنقض لآخر ، وهو منافٍ لمقصود الشـرع من الحياة المطمئنـة التي وعد الله تعالىٰ بهـا عباده الصالحين : "من عمل صالحا من ذكر أو أنثىٰ وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " (سورة النحل :٩٧)

والأولىٰ – و الله أعلم – أن تفسـر "الحياة الطيبة " هنا بما يكون للإنسـان من راحة وطمأنينة وسعادة في الدنيا ؛ لأنه عطف عليها الجزاء فقال "ولنجزينهم " والعطـف يقتضـي المغايرة –كما هو معلوم– مما يدل علىٰ أن ما قبلها ليس جزاء عـن العمل بل محض فضل من الله تعالىٰ آتاه الله عبـاده المؤمنين في الحياة الدنيا وهو نعيم بين يدي النعيم الأكبر في دار الجزاء .

و يدل علىٰ ذلك قوله ﷺ :

"إن الله لا يظلم مؤمنـًا حسـنة يعطىٰ بهـا في الدنيا ويجزىٰ بها في الآخرة ، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا حتىٰ إذا أفضىٰ إلىٰ الآخرة لم تكن له حسنة يجزئ بها " [1] "

قال الشـنقيطي في الأضواء في سـياق تعليقه علىٰ الآية : "وفي الآية الكريمة قرينـة تدل علىٰ أن المراد بالحياة الطيبة في الآيـة حياته في الدنيا حياة طيبة ،وتلك القرينة هي أننا لو قدرنا أن المراد بالحياة الطيبة حياته في الجنة في قوله : "فلنحيينه حياة طيبة " صار قوله : "ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" تكراراً معه ، لأن تلك الحياة الطيبة هي أجر عملهم ، بخلاف ما لو قدرنا أنها في الحياة الدنيا ؛ فإنه يصير المعنىٰ : فلنحيينه في الدنيا حياة طيبة ،ولنجزينه في الآخرة بأحسـن ما كان يعمل ،وهو واضح ."[2]

وإذا كان الله تعالىٰ قد وعد من أطاعه بالحياة المطمئنة ؛ فمحال أن يشـرع ما يبعثر هذه الطمأنينة الوادعة . ولاشك أن تضارب العقيدة في ذاتها أو نسخها من أشد ما يزلزل القلوب حيرةً واضطراباً .

ثالثا : دلالة لفظ العقيدة على الثبات :

أنـزل الله تبـارك و تعالـىٰ خاتـم كتبه بلسـان عربي مبين فجاءت الشـريعة بألفاظ عربية و مصطلحات له أصل في لغة العرب و لكن زيد في معناه بما يوضح للناس شرع الله القويم و صراطه المستقيم .

---

(١) (١) الموافقات في أصول الفقه للشاطبي (٣ / ٣٦٥ – ٣٦٧)

(٢) ١() رواه مسـلم في كتاب :صفة القيامة والجنة والنار ،باب :جزاء المؤمن بحسـناته في الدنيا وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا .برقم (٢٨٠٨)

و لفظ العقيدة –و لو لم يكن وارداً بهذا اللفظ في الكتاب و السنة إلا أنهما دلّا عليه بألفاظ متعددة متقاربة يمكن استخلاص لفظ العقيدة منها كآية المائدة– (١) لـو رجعنـا لمعناه في لغة العرب لوجدنـا أنه يتضمن معانٍ كثيـرة كلها تدور حول الثبات

قال ابن فارس : "العين والقاف والدال أصل واحد يدل علىٰ شـدّ وشـدةٍ وثوق ، و إليه ترجع فروع الباب كلها " (١)

ولفـظ العقد يـدل علىٰ الملازمة التي تفيد معنىٰ الثبات والاسـتمرار فيه . ففي الحديث أن النبي ﷺ قال "الخيل معقود في نواصيها الخير إلىٰ يوم القيامة "

قال في اللسان : "أي ملازم لها كأنه معقود فيها "(٢)

مـن ذلك يتبين أن لفظ "عقد" في اللغة التي نزل بها الكتاب الكريم يفيد معنىٰ الوثوق والملازمة وغيرها من المعاني كالأحكام والإبرام والتماسك ... والمعنىٰ الاصطلاحي ليس بناءٍ عن المعنىٰ اللغوي ؛ فمسـائل الاعتقاد كلها ثابتة راسـخة محكمة لا يدخلها من نقائض ذلك شئ البتة .

فاعتبـار الدلالـة اللفظية –بلا شـك– مؤثر قـوي في إفادة أن العقيـدة ثابتة في نفسها لا يدخلها أي خلل بوجه من الوجوه .

وهـذا معنـىٰ مهم وأصل لا يمكـن أن يتزعزع وهو منطلـق يجب الرجوع إليه عند الاختلاف والاضطراب وإلا لعاد الأمر نسـبياً مضطرباً كما سـنرىٰ عند أصحاب "نسبية الحقيقة " أو "النسبية الموضوعية " .

(١) (٢) أضواء البيان : (٢/ ٤٤١)

المبحث الثاني

نقد النسبية الموضوعية

إن ثبات النص العقدي في نفسه يقضي ببطلان ما يمكن تسميته بـ "النسبية الموضوعية" والتي تعني تعدد الحقيقة ، واعتبار أن الحق أمر نسبي وهذه الفلسفة تجعل القيم والمعتقدات متغيرة وغير ثابتة ، بل يذهب بعضهم إلىٰ أن العقيدة أو القيمة الأخلاقية أو الحقيقة لا وجود لها في الواقع أصلاً !! إلا بقدر ما يخلقها الإنسان في نفسه ثم يخرجها للواقع علىٰ الصفة التي يراها حقا ! فهي متعددة تعدد الفهوم والادراكات .

ثم إن لهذه الفلسفة جذوراً تاريخية تتصل بالسوفسطائين الأوائل وعلىٰ رأسهم "بروتاغوراس " [1] "الذي لخص في كتابه "عن الحقيقة" هذه الفكرة ، وفيه : "إن الإنسان معيار أو مقياس الأشياء جميعا "

وخلف هذه العبارة تكمن الثورة الفكرية للسوفسطائيين في مختلف ميادين الفكر-كما يعبر الدكتور مصطفىٰ النشار ."[2] "

وهذه النسبية يسميها عبد الوهاب المسيري "النسبية المطلقة " أو "النسبية

---

(١) انظر مقالًا لأبي عبدالرحمن الظاهري يرد فيه علىٰ من قال بعدم ورود لفظ العقيدة في الكتاب و السنة علىٰ الشبكة العنكبوتية.

٢) معجم مقاييس اللغة مادة : (عقد)

(٣) لسان العرب لابن منظور مادة : (عقد)

(٢))فيلسوف يوناني ولد عام (٤٨٠) ق. م في ابديرا ومات غريقا عام (٤١٠) ق.م بعد أن هرب إثر اتهامه بالإلحاد و إحراق كتبه علنا .

الشـاملة " حيث لا يوجد لديها مطلقات من أي نوع ؛ ولذا تصبح هي ذاتها مطلقا لا يحدها شيء . "[1] "

وقد برزت هذه الفلسفة بشكل لافت في أدبيات ما بعد الحداثة كما برزت في الفكـر العربـي المعاصر بجـلاء عند أركون الذي يعـد أول من عرب مصطلح "الأنسنة" حينما عرب الكلمة "Humanism"

وذكـر أن هـذا المصطلح لم يسـتخدم قبلـه . وذلك بعد ترجمتـه لأطروحته للدكتوراه "نزعة الأنسنة في الفكر العربي جيل مسكويه والتوحيدي " [2] "

وهذه الفلسفة القديمة الحديثة تكلم فيها العلماء وبينوا بطلانها ومن الإمام أبو محمد ابن حزم –رحمه الله– إذ يقول:

"يقـال –وبـالله التوفيـق – لمن قال هي حق عند مـن هي عنده حق ، وهي باطل عند من هي عنده باطل : إن الشيء لا يكون باعتقاد من اعتقد أنه حق ، كما أنـه لا يبطـل باعتقاد من اعتقد أنه باطل ، وإنما يكون الشـيء حقـًا بكونه موجوداً ثابتـًا سـواء اعتقد أنه حـق أو اعتقد أنه باطـل . ولو كان غير هذا لـكان معدومـًا موجوداً في حال واحد في ذاته ، وهذا عين المحال .

وإذا اقروا بأن الأشـياء حق عند من هي عنده حق ، فمن جملة تلك الأشـياء تعتقد أنها حق عند من يعتقد إن الأشياء حق بطلان قول من قال إن الحقائق باطلة ، وهـم قد اقروا إن الأشـياء حق عند من هي عنده حق وبطـلان قولهم من جملة تلك الأشياء ، فقد اقروا بأن بطلان قولهم حق !! مع إن هذه الأقوال لا سبيل إلىٰ

(١))مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان ص (٧٠-٧١)

(٢)) انظر الثقافة والنهج للمسيري تحرير : سوزان حرفي ص ٣٦٧

أن يعتقدها ذو عقل البتة ، إذ حسه يشهد بخلافها وإنما يمكن أن يلجأ إليها بعض المتنطعين علىٰ سبيل الشغب . وبالله تعالىٰ التوفيق . "[1] "

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : (حكىٰ عن بعض السفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات ،ولم يجعل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرىٰ ؛ بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده المعتقد ،وجعل الحقائق تابعة للعقائد وهذا القول علىٰ إطلاقه وعمومه لا يقوله عاقل سليم العقل) [2]

وقال عنهم أيضا - : (هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ؛ يعني : أن السفسطة جعل الحقائق تتبع العقائد كما قدمناه .. وأما كون آخره زندقة فلأنه يرفع الأمر والنهي والإيجاب والتحريم والوعيد في هذه الأحكام ، ويبقىٰ الإنسان إن شاء أن يوجب و إن شاء أن يحرم ، وتستوي الاعتقادات والأفعال ؛ وهذا كفر وزندقة) [3]

ومن أوضح الردود وأجلاها علىٰ هذه الفلسفة هو الواقع العملي في حياة الناس ، فما زال الناس قديماً وحديثاً يجتمعون علىٰ ما يؤيده المشترك المغروز في الفطر ، كالاجتماع علىٰ قيم الحق والعدل والسلام مما يدل علىٰ أن النسبية الموضوعية ساقطة في الفكر والواقع .

ونحن حين نذكر هذه الفلسفة الواضح بطلانها في المعقول والمنقول إنما نذكرها هنا لبيان وجه الفرق بين "النسبية الموضوعية" أو "الحقيقة المتعددة"

(١)) معارك من أجل الانسنة في السياقات الإسلامية ، محمد أركون ص ٣٠ .
(٢)) الفصل في الملل والأهواء النحل (١/ ٤٤ - ٤٥)
(٣))الفتاوىٰ (١٩ / ١٣٥)

وبيـن ما هو حق جاءت الشـريعة الإسـلامية بمراعاته وهو النسـبية الذاتية " التي تتعلق بحال الإنسان المتغيرة – كما سنرىٰ في الفصل القادم بحول الله .

والخلط بين "النسـبية الذاتية " و "النسـبية الموضوعية " ربما ينطلي علىٰ كثير من الناس ، فيظن أن كل من قال بالنسبية الذاتية فهو قائل بالنسبية الموضوعية أو يلزمـه القـول بهـا ؛ علما أن الجهة بينهمـا منفكة ؛ لاختـلاف متعلق كل منهما إذ متعلـق "النسـبية الذاتية" هو الإنسـان المتغير ، ومتعلق "النسـبية الموضوعية" الحقائق الثابتة في نفسها .

الفصل الثاني

عوامل التغير في الفتوى العقدية

المبحث الأول

طبيعة الخلق والنفس البشرية المتغيرة

لقد خلق الحق تبارك وتعالىٰ المخلوقات وعلىٰ رأسها الإنسان ، وجعل أخص صفات هذه المخلوقات كلها التغير وعدم الثبات فهي تكبر وتشيخ وتموت وتشرق وتظلم وتصح وتسقم إلىٰ غير ذلك مما هو حقيقة مشاهدة في الأعيان .

و جعل تبارك وتعالىٰ الثبات والتفرد به من خصائص جل في علاه يفهم ذلك من الأولية المطلقة والآخرية الباقية ؛ فهو الأول ليس قبله شيء والآخر فليس بعده شيء والظاهر فليس فوقه شيء والباطن فليس دونه شيء سبحانه وتقدس .

و كانت أوامره سبحانه ونواهيه ثابتة في نفسها لا تتغير باعتبار صدورها عن الحق المطلق الثبات سبحانه ، فهي حق في ذاتها لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، وما كان منها متغيراً – كبعض التفصيلات الشرعية ما خلا العقيدية – فإنها نسخت وبدلت من أجل حكم كثيرة منها مراعاة حال الإنسان المتغيرة ، والتبديل بما هو أصلح له . قال تعالىٰ :"ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها " (البقرة :١٠٦)

وهذه الشـريعة الخالدة الباقية إنما جاءت لهذا الإنسـان المتغير ، والذين هو ملك لله تعالىٰ كما هو أمره سبحانه قال تعالىٰ : " ألا له الخلق والأمر " (الأعراف : ٥٤)

له الخلق : المتغير ، و الأمر : الثابت في نفسه المتغير بتغير أحوال خلقه .

والمقصـود بالخلـق المعنيّ هنا : "المخلوقون" المتغيـرون ، وهو من دلالة الصفة علىٰ أثرها باعتبارها سببـًا فيه .[1]

(١)) الفتاوىٰ (١٩ / ١٤٤ – ١٤٥)

المبحث الثاني

نسبية ظهور الدين وخفائه

ظهـور الديـن و خفاؤه من الأمـور الإضافية التي تتغيـر باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص .

إذ منـاط النجاة هو قيام الحجة علىٰ المكلفين ، ولذلك أرسـل الله الرسـل و أنزل الكتب تبيانـًا لكل شيء .

ولكن ظهور الدين و خفاءه من الأمور الإضافية تمامـًا ككون المسـألة قطعية أو ظنية ولذلك يحصل الاختلاف والتباين فيها بين الناس .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله - :

وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ،وقد تكون المسألة عند رجـل قطعيـة لظهور الدليل القاطع له كمن سـمع النص من الرسـول ﷺ وتيقن مـراده منه و عند رجل لا تكون ظنية فضلاً عـن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه ، أو لعدم ثبوته عنده ، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته" [1]

كما يقول –رحمه الله – في بيان أن الظهور والخفاء نسبي ؛ ولذلك يعذر من خفي عليه بعض الشرع :

---

(١)) وهو ما يسميه البلاغيون بالمجاز المرسل والعلاقة بينهما السببية

فالخلق : الذي هو الصفة التي صدرت عنها المخلوقات تطلق علىٰ "المخلوقين " باعتبار أنها سبب في إيجادهم .

وذلك كإطلاق السماء أو الغيث علىٰ الكلأ والعشب باعتبارهما سبباً في خروجه كما قال الشاعر :

"إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناها و إن كانوا غضابا " والبيت لجرير

انظر في المجاز المرسل مثلاً كتاب : البلاغة العربية للدكتور بن عيسىٰ بن طاهر ص ٢٧٢

"وقد يذكر أحد القائلين علىٰ القائل الأخر قوله إنكاراً يجعله كافراً أو مبتدعـًا فاسـقـًا يسـتحق الهجر و إن لم يسـتحق ذلك وهو أيضا اجتهـاد وقد يكون ذلك التغليظ صحيحـًا في بعض الأشـخاص أو بعض الأحوال لظهور السنة التي يكفر من خالفها ؛ ولما في القول الأخر من المفسدة الذي يبدع قائله ؛ فهذه أمور ينبغي أن يعرفها العاقل ، فإن القول الصدق إذا قيل : فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقـًا للمخبر . أما كونه عند المسـتمع معلومـًا أو مظنونـًا أو مجهولاً أو قطعيـًا أو ظنيـًا أو يجب قبوله أو يحرم أو يكفـر جاحده أو لا يكفر ، فهذه أحكام عملية تختلـف باختلاف الأشـخاص والأحـوال . فإذا رأيـت إماما قد غلـط علىٰ قائل مقالتـه أو كفـره فيها فلا يعتـبر هذا حكمـًا عامـًا في كل من قالهـا ، إلا إذا حصل فيـه الشـرط الذي يسـتحق به التغليظ عليـه والتكفير له ؛ فإن من جحد شـيئـًا من الشـرائع الظاهـرة ، وكان حديث العهد بالإسـلام ، أو ناشـئـًا ببلـد جهل لا يكفر حتـىٰ تبلغه الحجة النبويـة وكذلك العكس إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت مـن إمـام قديم فاغتفرت ؛ لعدم بلـوغ الحجة له ؛ فلا يغتفر لمـن بلغته الحجة ما اغتفر للأول.[1]

و اعتبار النسـبية هنا ؛ إنما هو لأمور خارجة عن حقائق المسـائل العقدية ؛ لكي لا يفضي ذلك إلىٰ القول بالنسبية الموضوعية التي سبق بيان بطلانها .

وإنما هي نسـبية ذاتية تتعلق بطبيعة الخلق وما يحيط بهم من ظروف وأحوال متغيرة .

(١)) الفتاوىٰ (٢٣ / ٣٤٧)

المبحث الثالث

النشأة في المكان والزمان البعيدين

يتعلق بمسائلة "قيام الحجة " أمران رئيسان هما : بلوغ الحجة وفهم الحجة . كما قرر ذلك علماء أهل السنة في أبواب الأصول والعقائد فأما بلوغ الحجة فيؤثر فيه النشأة في الأمكنة والأزمنة المتباعدة وأما فهم الحجة فيؤثر فيه تباين القوىٰ الإدراكية .

وسنتناول هذين الأمرين باعتبارهما مؤثرين في تغير الفتوىٰ العقدية ، والتي كان يفهمها الصحابة رضوان الله عليهم غاية الفهم كما في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، اذ أفتىٰ في ذلك فتوىٰ عقدية واعتبر أن قول لا اله إلا الله فقط مناط النجاة ؛ لأن في آخر الزمان اندراسٌ لمعالم الدين .

فقد روىٰ –رضي الله عنه– قول رسول الله – ﷺ : "يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب . حتىٰ لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، وليسري علىٰ كتاب الله عزوجل في ليلة ، فلا يبقىٰ في الأرض منه آية ، وتبقىٰ طوائف من الناس ، الشيخ الكبير والعجوز ، يقولون : أدركنا آباءنا علىٰ هذه الكلمة : لا اله إلا الله فنحن نقولها "فقال له صلة : ما تغني عنهم لا اله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ثم ردها عليه ثلاثا كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة ، فقال : يا صلة تنجيهم من النار ثلاثا " .[1]

ومثل من نشأ في زمان ابتعد فيه عن نور الرسالة ، وهدىٰ النبوة ؛ من نشأ في

(١))الفتاوىٰ (٦ / ٦١)

مكان بعيد عنها فإنه إنما يجب عليه من الدين ما بلغه والله تعالىٰ لا يكلف نفساً إلا ما آتاها .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة الذي يندرس فيها كثير من علوم النبوات ، حتىٰ لا يبقىٰ من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة ،فلا يعلم كثيراً مما بعث الله به رسوله ولا يكون هناك من يبلغه ذلك ، ومثل هذا لا يكفر ، ولهذا اتفق الأئمة علىٰ أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان ، وكان حديث العهد بالإسلام فأنكر هذه الأحكام الظاهرة المتواترة فإنه لا يحكم بكفره حتىٰ يعرف ما جاء به الرسول ، ولهذا جاء في الحديث : "يأتي علىٰ الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة " ثم ذكر الحديث .[1]

(١)) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن برقم (٤٠٤٩) والحاكم في كتاب الفتن والملاحم وقال صحيح علىٰ شرط مسلم ، وصححه الالباني في السلسلة برقم (٨٧)

المبحث الرابع

تباين القوى الإدراكية

لقد خلق الله تعالىٰ الخلق علىٰ صفات وهيئات متغايرة متباينة الفهوم والادراكات كتباينها في الأشكال والهيئات ؛ ولذا قد يجب علىٰ زيد من الدين والشرع ما لا يجب علىٰ عمرو ، ويمكن هنا أن يستدل بحديث الرجل الذي طلب من بنيه أن يحرقوه إذا هو مات ، حيث أداه فهمه إلىٰ أنه لو عُمل به ما أراد لما قدر الله علىٰ إحيائه تارة أخرىٰ !

فقد روىٰ البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي – ﷺ – قال : "كان رجل يسرف علىٰ نفسه ، فلما حضره الموت قال لبنيه : إذا أنا مت فأحرقوني ، ثم اطحنوني ، ثم ذروني في الريح ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً ، فلما مات فعل به ذلك ، فأمر الله الأرض فقال : أجمعي ما فيك منه ، ففعلت فإذا هو قائم ، فقال : ما حملك علىٰ ما صنعت ؟ قال : يارب خشيتك ، فغفر له " .[1]

وهذا الرجل –بلا شك– ارتكب مكفراً عظيماً وهو الشك في قدرة الله تعالىٰ علىٰ الجمع بعد الحرق والذر ، وعلىٰ معاد الأجساد في مثل هذه الحال !

ولكن الله تعالىٰ عذره وعفىٰ عنه ؛ لأن فهمه وإدراكه أدياه لذلك خشية من الله تعالىٰ وخوفا .

وفي مسألة تباين العقول والادراكات ، يوضح شيخ الإسلام ابن تيمية

(١)) مجموع الفتاوىٰ (١١ / ٤٠٧)

-رحمه الله - ذلك بوضوح وجلاء إذ يقول : "كون العلم بديهياً أو نظرياً هو من الأمور النسبية الإضافية مثل كون القضية يقينية أو ظنية إذ قد يتيقن زيد ما يظنه عمرو وقد يبده زيداً من المعاني ما لا يعرفه غيره إلا بالنظر وقد يكون حسياً لزيد من العلوم ما هو خبري عند عمرو و إن كان كثير من الناس يحسب أن كون العلم المعين ضرورياً أو كسبياً أو بديهياً أو نظرياً هو من الأمور اللازمة له بحيث يشترك في ذلك جميع الناس ، وهذا غلط عظيم وهو مخالف للواقع فإن من رأي الأمور الموجودة في مكانه وزمانه كانت عنده من الحسيات المشاهدات وهي عند من علمها بالتواتر من المتواترات وقد يكون بعض الناس إنما علمها بخبر ظني فتكون عنده من باب الظنيات فإن لم يسمعها فهي عنده من المجهولات وكذلك العقليات فإن الناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا يكاد ينضبط طرفاه ولبعضهم من العلم البديهي عنده والضروري ما ينفيه غيره أو يشك فيه وهذا بين في التصورات والتصديقات .[1]

(١)) رواه البخاري (واللفظ له) ٦/ ٥١٤ كتاب الأنبياء و مسلم ،كتاب التوبة ١٧/ ٧٠-٧٣ من حديث أبي هريرة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ..

بعد هذا التطواف المختصر في بيان التغير و الثبات في الفتوىٰ العقدية نخلص لنتائج أهمها :

١. أن العقائد ثابتة في ذاتها لا تتغير و لا تتناقض و لذا أجمعت عليها الشرائع السماوية و لم يدخلها نسخ .

٢. أن هناك فرقاً كبيراً بين النسبية الموضوعية التي تجعل الحقائق و الاعتقادات متعددة و النسبية الذاتية التي تراعي الأحوال و ألزمان و الأشخاص .

٣. أن الفتوىٰ العقدية تراعي عوامل التغير التي تطرأ علىٰ البشر و التي هي مغروزة فيهم .

٤. أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يدركون هذا التغير و يفتون به كما في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

و الله تعالىٰ أعلم ..

و صلىٰ الله علىٰ نبينا محمد و علىٰ آله و صحبه و سلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ..

المراجع

١. القرآن الكريم .

٢. الرد علىٰ المنطقيين لابن تيمية ط.ع ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . الناشر :إدارة ترجمان السنة ،لاهور -باكستان .

٣. فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية . دار عالم الكتب ١٤١٢ ه - ١٩٩١م .

٤. نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف . د. محمد بن عبد الله الوهيبي . ط.الأولىٰ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م دار المسلم .

٥. الموافقات في أصول الفقه للإمام الشاطبي ط: - ١٤٢٤ه -٢٠٠٣ م دار ابن القيم .

٦. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . محمد الأمين الشنقيطي ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م . دار الفكر -بيروت - لبنان .

٧. خطاب الهوية - سيرة فكرية . علي حرب ط: الثانية . الدار العربية - لبنان

٨. قصة الفلسفة الحديثة .أحمد أمين وزكي نجيب محمود . ط:الخامسة ١٩٦٧م مطبعة لجنة التأليف -القاهرة .

٩. العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي . أبو يوسف مدحت بن الحسن آل فراج . ط:السادسة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .مكتبة الرشد - الرياض .

١٠. النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفىٰ زيد . ط: الأولىٰ ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م دار الفكر العربي .

١١. البلاغـة العربية مقدمات و تطبيقات للكتور بن عيسىٰ باطاهر ط : الأولىٰ ٢٠٠٨م دار الكتاب الجديد

١٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل . ابن حزم الأندلسي .

١٣. البنيويـة في الفكـر الفلسـفي المعاصـر . عمـر مهيبل . ديـوان المطبوعات الجامعية ٢٠١٠ ط :الثالثة .

١٤. خفايا ما بعد الحداثة –شادية دوري . ترجمة :د.موسىٰ الحالول ط:الاولىٰ :٢٠٠٦م دار الحوار للنشر والتوزيع . سوريا .اللاذقية .

١٥. نقـد ثقافة التخلف –جابر عصفور ط: الأولىٰ ٢٠٠٨م . الشـركة المصرية للنشر العربي –مصر –القاهرة.

١٦. قصة الإيمان – نديم الجسر – بدون رقم طباعة

١٧. مناهج البحث عند مفكري الإسـلام د. سـامي النشار ط : الرابعة ١٩٧٨ م دار المعارف – القاهرة .

١٨. الحقيقة عند فلاسفة المسلمين . نظمي لوقا . مكتبة غريب – القاهرة .

١٩. الثقافة والمنهج عبد الوهاب المسيري . تحرير : سوزان حرفي ط: الثانية – دار الفكر – دمشق (١٤٣١ه – ٢٠١٠ م)

٢٠. دريـدا عربيـا – قـراءة التفكيك في الفكـر النقدي العربي . محمـد البنكي . الطبعة الأولىٰ : ٢٠٠٥م –المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت .

٢١. –الحقيقـة والمنهـج – الخطـوط الأساسـية لتأويليـة فلسـفية – تأليـف :هانزجـورج غادامير . ترجمة :د.حسـن ناظم وعلـي حاكم صالح . راجع

الترجمة عن الألمانية : د:جورج كتوره . ط.الأولىٰ :٢٠٠٧م دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع .طرابلس –ليبيا .

٢٢. ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر –دراسة نقدية إسلامية . د.خالد بن عبد العزيز السيف . ط:الاولىٰ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م – مركز التأصيل للدراسات والبحوث –السعودية

٢٣. المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها . د. عبد الله محمد القرني . ط:الثانية ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م – مركز التأصيل للدراسات والبحوث –السعودية .

٢٤. مفهوم تجديد الدين – تأليف :بسطامي محمد سعيد ط: الأولىٰ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م دار الدعوة – الكويت .

٢٥. التأويل والحقيقة – قراءات تأويلية في الثقافة العربية . علي حرب . دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت –لبنان – سنة الطبع :٢٠٠٧ .